

تنمية الفلاحة الجزائرية خيار المستقبل الإقتصادي

أ. يعيش مناد

كلية علوم الأرض والتهيئة العمرانية

جامعة وهران

menadyaiche@yahoo.fr

Abstract:

Farming is considered as a strategic sector to each country because it has a great importance particularly within the escalation of the food security crisis of different countries. Algeria is among the countries that want to develop this strategic sector, it has huge capacities which deserve a great importance. But the Algerian economy is characterized by partial reliance on petroleum; thus, the generations may face difficult challenges and stakes especially in a state of total neglect of farming. So, it is very important to get a futuristic economy by establishing modern farming that will be able to realize the food security and widen the exports without petroleum thanks to the effective contributions of farming production.

Key words: Farming – food security – The Algerian economy – Weak economy – Petroleum – Durable development.

ملخص:

تعتبر الفلاحة أحد القطاعات الإستراتيجية لأي دولة، لما لها من أهمية قصوى، خاصة في ظل تعقد أزمة الأمن الغذائي للعديد من الدول، والجزائر من بين هذه الدول التي تسعى إلى تنمية هذا القطاع الإستراتيجي، إذ تمتلك إمكانيات هامة جديرة بالإهتمام، لكن ما يميز إقتصادنا هو الإعتماد شبه كلي على قطاع المحروقات، مما يجعل الأجيال القادمة قد تواجه تحديات ورهانات صعبة خاصة في ظل تهميش القطاع الفلاحي. لذا وبالإمكان ومن الأهم ضمان المستقبل الإقتصادي إنطلاقا من تأسيس فلاحة عصرية قادرة على تحقيق الأمن الغذائي وتوسيع الصادرات خارج قطاع المحروقات بفضل المساهمة الفعالة للإنتاج الفلاحي.

الكلمات المفتاحية: الفلاحة، الأمن الغذائي، الإقتصاد الجزائري، إقتصاد هش، البترول، التنمية المستدامة.

مقدمة:

قطعت الجزائر أشواطاً هامة في التنمية الإقتصادية، فمنذ نيل استقلالها السياسي وهي تطبق برامج تنموية بذلت فيها جهوداً واسعة وسخرت استثمارات ضخمة بغية تحقيق مجموعة من الأهداف، لكن المتمعن بنظرة موضوعية وبلغة تحليلية للإحصائيات وأرقام مؤشرات التنمية يكتشف نجاحات وإخفاقات خلال تلك المراحل التنموية على مدى نصف قرن من العمل المتواصل، وما هو مطروح اليوم من أزمات إقتصادية وإجتماعية وحتى مخاوف من المستقبل، مرده إلى فشل السياسات السابقة، فاليوم نحن أمام إختلالات واسعة في القطاعات الإقتصادية بالإضافة إلى فقدان تنمية إقتصادية مستدامة شاملة متكاملة تجمع كل شرائح المجتمع دون إقصاء أو تهميش خاصة فئة الشباب، فالرأسمال البشري كاف لتوظيفه كثرة يمكن استغلالها في تجسيد تنمية يطمح إليها أبناء الوطن وهذا لن يتم إلا بتكوينه وورعايته وتوفير حاجياته المتزايدة.

وفي ظل توتر الظروف الدولية والإقليمية والتحولات التي يشهدها العالم من أزمات دولية وحروب وإرتفاع أسعار المنتجات الغذائية خاصة ذات الإستهلاك الواسع التي انعكست سلباً على العديد من دول العالم الثالث، بات القطاع الفلاحي في الجزائر يتأرجح بين تحقيق الأهداف المسطرة في برامجه وبين مجموعة من المشاكل التي أدت إلى فشل تلك البرامج التنموية الريفية الفلاحية في تحقيق الأمن الغذائي، وأعلى الأقل تقليص الفجوة الغذائية من جهة، وظهور إختلالات على تركيبة الإقتصاد الجزائري الذي يعتمد أساساً على الربيع البترولي من جهة أخرى.

إنّ المتخصص في تاريخ المجتمعات والدول والحضارات السابقة، يكتشف أنّ أساس ازدهارها هو الفلاحة _ خدمة الأرض _ التي لاتزال إلى يومنا هذا من أهم القطاعات الإستراتيجية الفعالة، كما تعدّ قاطرة التنمية الإقتصادية لأي دولة وذلك لإرتباطها الوثيق بالقطاعات الأخرى.

فما هو واقع فلاحتنا ضمن تنمية إقتصاد البلد؟ وما مصير إقتصادنا في ظل غياب تنمية فلاحية مستدامة فعالة؟

1- مسار الإقتصاد الجزائري " بين الأمس واليوم":

شهد الإقتصاد الجزائري منذ 1967م إلى اليوم مرحلتين متباينتين في برامجه وأيديولوجياته وأهدافه المسطرة مع وجود، تراكم وتداخل ظروف محيطية بذلك.

أ - **مرحلة التخطيط في ظل النظام الاشتراكي (1967م - 1989م):** يغلب عليها طابع التسيير الاشتراكي ومركزية القرار، احتكار التجارة الخارجية بالإضافة إلى إعادة توزيع الثروة وتنظيم الأسواق. وقد انصب التركيز على إنشاء صناعات مصنعة، إذ تخللتها مخططات إقتصادية هادفة في برامجه، والجدير بالذكر أنّ متوسط معدل الإستثمار كان لا يوازيه معدل آخر في إفريقيا والوطن العربي، بل وحتى في بعض بلدان أوروبا وأمريكا اللاتينية وهذا مع تراجع مطرد في معدلات الإستثمار الفلاحي⁽¹⁾.

رغم التمويل والإنفاق على مدى 20 سنة الذي يعود مصدره إلى عائدات المحروقات إلا أنّ سياسات التنمية منيت بالفشل الذريع. حيث نجد عدد الفقراء بالجزائر في الفترة (1962-1979م) في ارتفاع محسوس في الحجم المطلق والوزن النسبي، ثم تزايد بوتيرة عالية مع بدايات الثمانينات بسبب تناقص الإستثمارات في القطاعات الإنتاجية وتعرض الإقتصاد الجزائري لإختلالات هيكلية التي زادت حدة تعقدها خاصة بالنسبة للفئات الضعيفة التي تدهورت أوضاعها في ظل التحول المفاجئ والسريع من نمط إقتصاد اشتراكي إلى نظام إقتصاد السوق و وجود جهاز إنتاجي ضعيف مما انعكس سلباً على المستوى المعيشي للمواطنين⁽²⁾.

ب- **مرحلة إقتصاد السوق (مابعد 1990م):** بدأت عملية التحول نحو إقتصاد السوق مع مطلع الثمانينات في الجزائر التي شرعت في إصلاحات هيكلية تمثلت فيما يلي⁽³⁾: إعادة الهيكلة العضوية والمالية للمؤسسات الإقتصادية 1982م، إعادة التقسيم الإداري سنة 1984م، إعادة تنظيم القطاع الفلاحي وفق نظام المستثمرات الفلاحية 1986م، صدور قانون استقلالية المؤسسات العمومية الإقتصادية 1989م.

إبتداء من سنة 1990م، عرفت الجزائر تحولات إقتصادية، إجتماعية وسياسية كبيرة تجلّت في تراكم المديونية الخارجية وقبول شروط صندوق النقد الدولي من أجل إعادة جدولة الديون مع انخفاض أسعار البترول في الأسواق العالمية ولهذا طبقت مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية منها مرحلة التثبيت الهيكلي (1994-1995م)، ثم مرحلة التصحيح الهيكلي (1995-1998م).

والجدير بالقول أنّ الجزائر شهدت مرحلة الإنكماش الإقتصادي (1989م-1999م) وهي من أصعب الفترات بعد الإستقلال، كونها تعددت وتشبعت أبعاد الأزمة _ التي لاتزال آثارها بارزة إلى يومنا هذا _ وقد سجلت مؤشرات سلبية في كامل القطاعات تقريباً، وتم التركيز على آليتين: السياسة المالية والسياسة النقدية، وفق ما يعرف بأسلوب الصدمة لأجل

إيقاف التضخم وهيكلة الديون الخارجية، وإعادة توازن ميزان المدفوعات، ومعالجة عجز الموازنة وتصحيح قيمة العملة... إلخ.

أما الفترة (2000 _ 2010م) بداية لنظام إقتصادي جديد، أطلق عليه اسم اقتصاد السوق وأهم ماميز هذه المرحلة: تخلص الجزائر من شبح الديون الخارجية، احتياطي معتبر من العملة الصعبة تجاوز 160مليار دولار بسبب الإرتفاع المعتبر لأسعار موارد الطاقة وبعودة الأمن والإستقرار للبلد، جعلت كل الظروف جد مواتية للإنعاش الإقتصادي والتخلص الفوري من المشاكل العالقة التي تكاد تتأزم على كافة الأصعدة، في حين هناك طاقات شبانية عاطلة و/أو معطلة يمكن استغلالها خاصة في القطاع الفلاحي.

لقد واجهت الجزائر صدمات اقتصادية نتيجة لما حدث عام 1986م حين انخفضت أسعار النفط إلى أدنى مستوياتها، و خلال الأزمة المالية العالمية سنة 2008م مما أدى إلى اختلالات هيكلية بارزة وعجز موازين الدولة، وعدم نجاح تنمية القطاعات الإنتاجية خارج المحروقات، بسبب إهمال المؤسسات الإنتاجية وضعف دورها في إحداث تنمية مستدامة بأبعادها الإقتصادية والإجتماعية⁽⁴⁾، وقد خصص للفترة (1999 _ 2014م) أزيد من 500مليار دولار أمريكي لإنعاش الإقتصاد الوطني وبنائه من جديد وفق قواعد إقتصاد السوق وهذا بفضل عائدات البترول، وظلت الصادرات خارج المحروقات ضعيفة جدا حيث بلغت حوالي 1.2مليار دولار، فقدرت صادرات المواد الغذائية 250مليون دولار سنة 2011م وهذا مايعكس ضعف القطاعين الفلاحي والصناعي الغذائي وعدم القدرة على المنافسة وإقتحام الأسواق، والجدول يوضح نسب صادرات البلد.

الجدول رقم 01: هيكل صادرات الجزائر خلال الفترة 2000م 2009م

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
النوع	18.9	19.1	18.7	24.5	32.2	46.3	54.7	62	66	57.5
قيمة الصادرات مليار دولار										
حصة المحروقات ضمن الصادرات (%)	96.8	98	98	98	98	98	98.5	98.7	98.6	98.5
صادرات خارج المحروقات (النسبة %)	3.2	2	2	2	2	2	1.2	1.31	1.4	2.5

المصدر: الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية.

والجدير بالذكر أن ما ميز سوق العمل خلال الفترة الإنتقالية التي مرّ بها الإقتصاد الجزائري من تحولات اقتصادية وديمغرافية بروز حدة مشكلة البطالة، إذ ارتفعت من 20.4% سنة 1989م إلى 25% سنة 1995م، ثم ارتفعت إلى 32.7% من السكان النشيطين في نهاية 1997م⁽⁵⁾، نتيجة تقلص مداخل الجباية البترولية من جهة وعجز العديد من المؤسسات العمومية عن استقطاب المزيد من اليد العاملة من جهة أخرى⁽⁶⁾، مما أدى إلى انتشار الأنشطة الموازية غير الرسمية بنسبة شغل 17.2% سنة 2003م⁽⁷⁾.

وهنا يحضرني رفض (الدكتور جيلالي يابس) فلسفة الربوع قائلا: أن إنتاج المواد الأولية ليس هبة من السماء، وطالب بفكره الثاقب تقييم الجزائر من واقع مخزون قدراتها الذاتية خاصة العنصر البشري ... لايمكن أن نتصور الطرح الميكانيكي وكأن الجزائر منيت أن تبقى مجرد بلد منتج للمواد الأولية وسوق للخردة لأفطار أقل شأنًا منها، فحسب الدراسات

الإستشرافية فإن الجزائر بشساعة مساحتها التي تكاد تكون قارة، يتعين التركيز على ثلاث عوامل أساسية هي: الإستقرار، المنافسة والعصرية⁽⁸⁾ وهناك العديد من الدراسات تؤكد أن النفط في الدول العربية على رحلة النضوب النهائي⁽⁹⁾.

2- أهمية القطاع الفلاحي في الإقتصاد الجزائري:

يُجمع أغلب رجال الاقتصاد عامة والاقتصاد الزراعي خاصة على ضرورة تنمية القطاع الفلاحي وعصرنته في مختلف فروع وجعله قطاعًا ذو بناء مؤسساتي فعال قادر على رفع التنمية الإقتصادية المستدامة من خلال التصنيع الزراعي، المدخلات الفلاحية، الإرشاد الفلاحي والبحث العلمي التطبيقي في الفلاحة، استغلال الموارد المائية ... وهذا بضبط سياسة فلاحية ذات تخطيط سليم محكم. أولت الجزائر غداة الإستقلال أهمية قصوى لقطاع المحروقات والتصنيع ولفروع الصناعة الثقيلة، وأهملت القطاعات الأخرى خاصة تلك المرتبطة بالإستهلاك الواسع كالصناعات الغذائية والقطاع الفلاحي الذي لا يقل أهمية حتى وإن أحدثت الجزائر نهضة ورقيا صناعيا يضاهي الدول الغربية، فستظل الفلاحة المحرك الأساسي لعجلة التنمية. ويبرز ذلك في:

_ توفير الغذاء وسد حاجيات السكان من السلع الغذائية، التي يزداد عليها الطلب بارتفاع معدل نمو سكان الجزائر. لذا فتأخر التنمية الفلاحية ينعكس سلبا على القطاعات الأخرى. و الجزائر يمكنها توفير الغذاء للسكان بصورة محلية خاصة أنه يعد ضرورة بيولوجية للإنسان ولنمو جسمه بشكل سليم، فمنظمة الصحة العالمية أكدت أن نقصه خاصة لدى الأطفال الرضع يؤدي إلى تدهور كفاءة التعليم⁽¹⁰⁾. إن فاتورة واردات السلع الغذائية في ارتفاع مذهل ولكن إلى متى وهذه السياسة مستمرة في اعتمادها على الاستيراد؟. أما حان الوقت لإنقاذ البلد من أزمة غذائية خاصة في ظل الظروف الدولية والإقليمية الراهنة التي جعلت من الغذاء عملة صعبة نادرة لها أبعاد عديدة، فحينها تستغل الدول الغربية الإمبريالية أوضاع الدول المتخلفة التي تستفحل فيها المجاعة باستعمال الغذاء كسلاح أو ورقة ضغط ضدها لكي ترضخ لسياساتها وتطيع أوامرها الرامية إلى تدمير الحضارة الإسلامية خصوصا.

_ التخلص من التبعية الغذائية أو سد الفجوة الغذائية: تعد الجزائر من أوائل الدول المستوردة للمنتوجات الغذائية وعلى رأسها الحبوب، الحليب ... وهذا ما يدفع بخزينة الدولة إلى تخصيص أموال ضخمة لاستيراد ماتحتاجه من أغذية. لكن العجيب في الأمر أننا لو نتصفح تاريخنا نجد أن الجزائر لقبت بمطمورة إفريقيا في العهد الروماني. كيف لا والأوروبيون كانوا ينتظرون سفننا المحملة بالحبوب، بالأمس القريب كانت أرضنا مصدرا غذائيا لأوربا واليوم انعكست الموازين⁽¹¹⁾.

_ المساهمة في جلب العملة الصعبة: للفلاحة دور هام في التجارة الخارجية كمصدر لجلب العملة الصعبة، خاصة وأن الجزائر تتسم بموقع جغرافي هام إذ يتميز بخصائص التنوع المناخي الذي لانجده في معظم الدول الأوربية، ما يحفز لإنتاج وتصدير منتوجات عديدة ذات الأهمية من حيث الكم و النوع، في حين تنتشر الزراعة المكثفة بالمبيدات والأسمدة الكيماوية في أوربا.

الجدول رقم 02: نسبة القيمة المضافة للأنشطة الاقتصادية في الناتج الوطني المحلي .

القطاعات	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الفلاحة %	1.9	4.9	5	5.3	6.5	2.5
الصناعة %	2.5	2.8	0.8	4.4	4.7	4.9
بناء وأشغال عمومية %	7.1	11.6	9.8	9.8	9.2	9
الخدمات %	5.6	6.5	6.8	7.8	6.8	6

المصدر: المشروع التمهيدي لقانون المالية 2010م.

ـ الفلاحة قطاع واسع مستقطب لليد العاملة: إن ظاهرة البطالة وتزايد النشاطات غير الرسمية من صورة تركيبة الإقتصاد الجزائري، رغم أن التشغيل يشكل أهمية قصوى في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لدى جميع الدول من خلال مكافحة هذه الظاهرة والتوجيه الصائب للموارد البشرية ببلد نامي كالجزائر رغم وفرة الموارد الطبيعية إلا أنها تعاني مع معدل مرتفع للبطالة والتي تمس شرائح واسعة من الشباب وحتى الجامعيين منهم⁽¹²⁾ فلم تكن معدلات البطالة تتجه نحو الانخفاض أو تستقر عند مستويات منخفضة نسبيا إلا في بداية الألفية الثالثة 17.7% عام 2004 م⁽¹³⁾. تستهلك الأنشطة الفلاحية يدأ عاملة هامة بفروعها العديدة التي تحتاج إلى تطويرها وتأهيلها في ظل التقدم الصناعي⁽¹⁴⁾. والجدير بالذكر أن البطالة بدأت تظهر عند تشبع قطاعات المؤسسات الاقتصادية العمومية مع نهاية السبعينيات ومع بداية الثمانينات عند تنامي الاختلالات الهيكلية في الإقتصاد الجزائري، ومع تطبيق سياسة الإصلاح الإقتصادي وتوقف الجهاز الحكومي عن تعيين خريجي الجامعات والمعاهد وقيام المؤسسات الاقتصادية العمومية بتطبيق سياسة التسريح الجماعي للعمال، مما أدى إلى تضخم نسب البطالة خاصة لدى فئة الشباب والحاملة للشهادات العليا⁽¹⁵⁾.

رغم تحقيق الجزائر للتوازنات الاقتصادية الكلية بعد تطبيقها لبرنامج التعديل الهيكلي منذ عام 1994م تحت إشراف صندوق النقد الدولي، مازالت تتأرجح بين الإقتصاد الريعي والإقتصاد الصاعد الذي سيكون حجر الزاوية لبناء إقتصاد قادر على احتلال مكانة ضمن الأسواق العالمية في إطار الابتكار والفعالية و التخلص من منظومة تجارية طفيلية وريعية⁽¹⁶⁾.

3- مسار السياسة الزراعية بين الماضي والحاضر:

يعتبر التخطيط التنموي أحد المحاور الهامة في القطاع الفلاحي، لكونه يصبو إلى تحقيق أهداف مسطرة لضمان الأمن الغذائي، والجزائر طبقت سياسات زراعية متعاقبة خلال مسارها التنموي منذ الإستقلال إلى يومنا هذا، ويتجلى ذلك في:

ـ سياسة التسيير الذاتي: اتسم الإقتصاد الجزائري خلال فترة الإحتلال بارتباطه الوثيق بالإقتصاد الفرنسي، أما القطاع الزراعي فانتصف بالثنائية بسبب وجود قطاع حديث استحوذ على أخصب الأراضي الزراعية واستعمل أحدث الأساليب يستغله الأوروبيون وقلة من الجزائريين الموالين لهم، إذ يساهم بـ 60% من الإنتاج الزراعي والموجه نحو التصدير، وآخر قطاع متخلف متجه نحو إقتصاد الكفاف بسبب انتشار استعمال الأساليب التقليدية.

القطاع الزراعي يشغل 65% إلى 70% من السكان العاملين، في حين أنه لايقدم إلا 40% من الإنتاج الوطني و 22% من الدخل القومي وهذا مايفسر ضعف الإنتاج. وأهم ماميز الإقتصاد في تلك الفترة هو عدم التوازن بين القطاعات الإقتصادية، وعجز مستمر في الميزان التجاري، فأصبح إقتصاد البلد مشغولا نتيجة الهجرة الجماعية للأوربيين من إطارات وفنيين ومسيرين، وأمام هذا الوضع استولى العمال والفلاحون على المؤسسات والمزارع الشاغرة مفتقرين إلى تدريب وتكوين، وباشروا في تسييرها بشكل يكاد يكون عفويا، فتدخلت الدولة بسن قوانين في إطار مايعرف بالتسيير الذاتي.

لقد اعتمدت سياسة التسيير الذاتي الإبقاء على المزارع كماهي دون تجزئتها إلى وحدات صغيرة، مع ضمان تسييرها جماعيا من طرف عمالها الذين تسلموها بعد أن هاجرهم المحتل، وفي نهاية 1963م أمتت الدولة الأراضي الزراعية التي كان يملكها المستوطنون والتي لم يتم إخلاؤها منذ الإستقلال بمساحة حوالي مليون هكتار، وتأميم أراضي الجزائريين الذين تعاونوا مع الفرنسيين والتي قدرت 2000.000 هكتار، وكذلك الملكيات الكبيرة وإنشاء لجان التسيير الذاتي لإدارتها، وليس لمليكتها. وموازة مع ذلك تم منح مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية للمجاهدين (مزارع قدامى المجاهدين) لإدارتها جماعيا، وكنتيجة لهذه الإجراءات أصبح الأجراء المزارعون والفلاحون الذين لايملكون أرضا في فترة الإحتلال أصحاب ملكيات جماعية باستيلائهم على المزارع والأراضي الشاغرة، وانتخبوا من بينهم لجانا للتسيير الذاتي لمتابعة وتوجيه الأعمال الزراعية المشتركة. وفي سنة 1966م تم تحويل نسبة من أراضي القطاع المسير ذاتيا إلى تعاونيات فلاحية إنتاجية لقدماء المجاهدين وإضفاء الصبغة القانونية عليها. ومع إنشاء الديوان الوطني للإصلاح الزراعي، أصبح التسيير مركزيا، وقيام هذا الديوان بتمويل جميع المزارع المسيرة ذاتيا بمدخلات الإنتاج الضرورية وبتسويق المحاصيل التي تقوم بإنتاجها، لكن

نقص وعدم كفاية سبل التخطيط والتسيير أدى إلى انخفاض إنتاجية العمل وركود الإنتاج الزراعي⁽¹⁷⁾. ولإدراك حجم البطالة ينبغي أن نعلم الذين يبحثون عن عمل لأول مرة تعدادهم قارب 260000 منهم 180000 في الزراعة، وقد شكل العمال الذين

يعملون كعمال موسميين 3/4 من أصل 630000 عامل زراعي. والجدول الموالي يوضح ذلك.

الجدول رقم 03: الاستخدام والبطالة في عام 1966م

الوحدة: بالآلاف

المجموع	قطاعات أخرى	زراعة	السكان
11820	5520	6300	
2480	1180	1300	سكان نظريا قادرين على العمل
1720	850	870	سكان مستخدمون
760	330	430	عاطلون عن العمل
30.6%	28%	33%	نسبة البطالة

المصدر: عبد اللطيف بن آشنهو، التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط (1962 - 1980م)، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر 1982م، ص 39

استمرت فئة هامة من العمالة غير مستقرة وتطورت خلال الفترة (1962-1966م)، وحينها بقي نمو تراكم رأسمال لقطاع المحروقات دون أثر على باقي فروع الاقتصاد⁽¹⁸⁾.

سياسة الثورة الزراعية: ظهرت هذه السياسة نظرا لما آل إليه القطاع الزراعي من ركود وتخلف، وبمقتضى الأمر رقم 71 المؤرخ في 08-11-1971م تجاوز ذلك الوضع الذي كرس التفاوت في الملكيات الزراعية، وأعيد توزيع الإنتاج بشكل عادل لأجل زيادة الإنتاج والتشغيل وتحسين الإنتاجية. وتهدف الثورة الزراعية القضاء على كل التناقضات الاقتصادية والاجتماعية الموروثة عن الإستعمار، كما حدد ميثاق الثورة الزراعية ثلاثة طرق لإستغلال الأرض: التسيير الذاتي، التعاون في الزراعة والاستغلال الخاص⁽¹⁹⁾.

الجدول رقم 04: حصة الفلاحة ضمن المخططات الاقتصادية في الجزائر (1970-1989)

القيمة المخصصة للقطاع الفلاحي	النسبة المئوية %	القيم المخصصة لجميع القطاعات	المخططات الإنمائية
3.360 مليون دج	12.11 %	27.740 مليون دج	م الرباعي 1 (1970-1973)
12.005 مليون دج	10.9 %	126.471 مليون دج	م الرباعي 2 (1974-1977)
47.1 مليار دج	11.75 %	400.6 مليار دج	الخماسي 1 (1980-1984)
79 مليار دج	14.36 %	550 مليار دج	الخماسي 2 (1985-1989)

Source:

Ministère de la planification et d'aménagement du territoire.

- الإصلاحات الأولية للإقتصاد الفلاحي (1979-1999م): أمام استمرارية ركود الإنتاج الفلاحي وصعوبات تسيير المستثمرات المسيرة ذاتيا، ولمجموعة من المشاكل المتداخلة المطروحة، تم وبشكل تدريجي إعادة هيكلة تلك المزارع إلى مستثمرات فلاحية فردية وجماعية بموجب قانون (87-19) فتم استرجاع جزء هام من الأراضي المؤممة في إطار الثورة الزراعية إلى مالكيها السابقين.

والجدير بالذكر أن هذه الإصلاحات جاءت إثر الأزمات النفطية والمالية التي عرفتها البلاد والمصادقة على تدابير التعديل الهيكلي الموجهة نحو إقتصاد السوق، وقد أدى ذلك إلى إنشاء الغرف الفلاحية والقرض التعاضدي الفلاحي، متبوعاً بتفكيك العديد من المؤسسات العمومية لتأمين وتحويل المنتجات الفلاحية، وتم أيضاً إنشاء دواوين مرفقة لتلك الإصلاحات، كما فتحت استراتيجية جديدة معتمدة على لا مركزية تسيير القطاع وتشجيع مشاركة فاعلي الميدان، وهذا شيء من التشجيع وفتح المجال للمبادرات الفردية وروح المنافسة.

- البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية والريفية: إنطلق تنفيذه سنة 2000م مع استقرار البلد وعودة الأمن، ومعاودة الوضعية المالية وغلق برنامج التعديل الهيكلي. ولقد تضمن هذا المخطط منطلقاً جديداً مشجعاً للمبادرة الفردية، اتسمت بأهداف وآليات التنفيذ التي تصبو إلى تلبية الإحتياجات الغذائية للبلد، وتم عصرنة ومكننة هذا القطاع في فروعته المختلفة، وواصلت الهيئات التقنية والإدارية المعنية عملها في التأطير ونقل التوجيهات ووسائل الإرشاد والتكيف مع متطلبات الفاعلين وعلى رأسها الفلاحين والمستثمرين. لقد حظي قطاع الفلاحة باهتمام كبير من قبل القيادة الإقتصادية و السياسية في الجزائر فأصبح يمثل الأولوية في خطط التنمية الإقتصادية الإجتماعية⁽²⁰⁾.

وفي سنة 2002م تم توسيع المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA)، وذلك بإدماج ودعم الوسط الريفي وبذلك أصبح اسمه البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية الريفية، والذي حدد أهداف أوسع من حيث تعزيز المساهمة في الأمن الغذائي، تتمين كل الموارد المتاحة وحماية البيئة. إلا أن ضآلة القطاع الفلاحي مقارنة بالقطاعات الأخرى في التشغيل لاتزال عاجزة عن إمتصاص البطالة والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول رقم 05: مساهمة القطاعات الإقتصادية في التشغيل.

	الفلاحة		الصناعة		أشغال عمومية		تجارة وخدمات	
	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد
1985	25.5	990000	13.8	536000	17.2	661000	43.4	1681000
1988	22	1003000	13.6	621000	18	820000	46.4	2114000
1992	23.5	115000	15.9	789000	12.3	613000	48.6	4222000
1996	20.6	1154000	13.2	748000	12.6	705000	53.6	3018000
2001	21	1311641	13.9	361119	10.4	650012	54.7	3406000
2004	20.7	1617125	13.6	1060785	12.4	967568	53.3	4152934

المصدر: - المجلس الوطني الإقتصادي الإجتماعي CNES

- الديوان الوطني للإحصاء ONS

من خلال الجدول المذكور نلاحظ أن القطاع الفلاحي في مطلع النصف الثاني من الثمانينات كان يستحوذ على ربع العمالة ، إلا أن هذه النسبة تذبذبت وانخفضت تدريجياً من سنة لأخرى حيث كان يمثل السكان العاملون 25.6% من مجموع العمالة سنة 1985م ثم انخفضت إلى 23.5% عام 1992م ثم تقلصت إلى 20.6% سنة 1996م وبقيت مستقرة إلى غاية 2004م، في حين تصدر قطاع التجارة والخدمات على نسبة عالية من اليد العاملة التي تجاوزت 50% من مجموع اليد العاملة.

- سياسة التجديد الفلاحي والريفي(من 2009 إلى يومنا هذا): والتي تؤكد على الهدف الأساسي الذي انتهجته السياسات الفلاحية السابقة ويكمن ذلك في "التدعيم الدائم للأمن الغذائي الوطني مع التشديد على ضرورة جعل الفلاحة محركاً حقيقياً للنمو الإقتصادي الشامل" والوصول إلى هذا التحدي يكون ضمن إطار تشريعي تنظيمي، تسويق محكم، استغلال عقلائي

للموارد، ضبط التأطير والرقابة على إقتصاد فعال. إن سياسة التجديد الفلاحي تتضمن ثلاثة محاور كبرى: تكثيف الإنتاج، تحديث المستثمرات الفلاحية، تطوير المناطق الريفية وتكوين الموارد البشرية.

4- واقع الإنتاج الفلاحي في الجزائر:

كانت الجزائر إبان فترة الاحتلال والبدايات الأولى من الاستقلال من الدول المصدرة لبعض المحاصيل ذات الدلالة الاقتصادية المهمة كالمح، غير أنها في الوقت الراهن، وبالرغم من امتلاكها لإمكانيات هامة متنوعة، واكتسابها تجربة تنموية لا بأس بها قابلة للتنمية نحو الازدهار، تحولت إلى بلد مستورد بامتياز خاصة في المحاصيل ذات الاستهلاك الواسع. وقد تعاقبت سياسات فلاحية التي تهدف إلى تحقيق الأمن الغذائي، أو على الأقل تقليص الفجوة الغذائية، من خلال توسيع المساحات الزراعية ورفع قدرات الإنتاج الفلاحي، والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول رقم 06: الإنتاج الفلاحي في الجزائر (1996-2011م)

الفروع	1996	2000	2003	2009	2010	2011
الحبوب مليون ق	49	9.342	42.6	61.2	45.6	42.5
الحليب مليون لتر	141.12	155.873	197.4	300.5	393.3	572
البطاطا (مليون ق)	11.500	12.076	18.799	26.8	33	38.6
التمور (مليون ق)	3.606	3.656	4.922	6.01	6.45	7.24
الزيتون (مليون ق)	3.13	2.17	1.67	4.75	3.11	6.10
الحمضيات (م ق)	3.337	4.326	5.733	8.44	7.88	11.1
اللحوم الحمراء (م ق)	3.09	3.06	2.96	3.46	3.82	4.2
لحوم بيضاء (م ق)	0.934	1.202	1.52	2.09	2.82	3.36

Ministère de L'agriculture et du Développement Rural : Le renouveau Agricole et Rurale en marche Revue et perspectives, Mai 2012.P23.

من خلال الجدول يتضح أن الإنتاج الفلاحي في كل فروعه شهد ارتفاعا ملحوظا وهذا مرده إلى نتائج برامج المخطط الوطني للتنمية الريفية الفلاحية، التي لاتزال ترافق متطلبات الفلاح الجزائري، والأهداف المسطرة لأجل تحقيق الأمن الغذائي، فمثلا إنتاج البطاطا الذي يعد غذاء رئيسياً للأسرة الجزائرية، تضاعف إلى ثلاث مرات أي من 11.5 مليون قنطار إلى 38.6 مليون قنطار خلال الفترة (1996-2011م)، والجدير بالذكر أن الإنتاج الوطني للبطاطا خلال السنتين أصبح ينتج الآن في ولاية واحدة، في حين تم تعزيز قدرات التخزين من 1 مليون م³ سنة 2000م إلى 4 مليون م³ سنة 2010م. أما إنتاج الزيتون تضاعف مرتين خلال نفس الفترة من 3.13 مليون قنطار إلى 6.10 مليون قنطار.

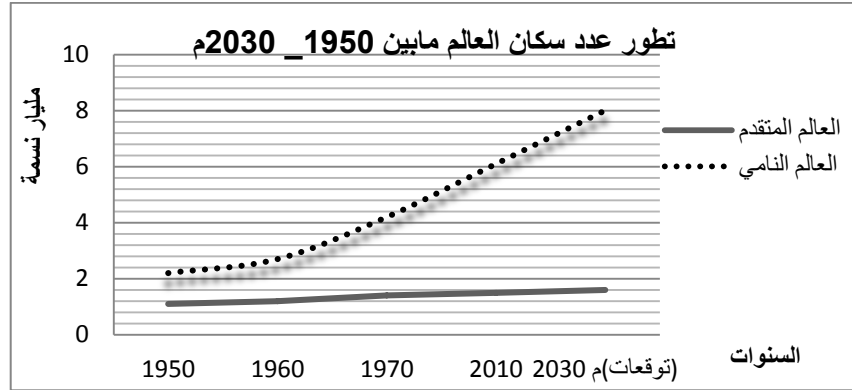
أما إنتاج الحبوب في تذبذب من موسم لآخر نظرا لإختلاف معدلات التساقط، بإعتبار زراعة القمح في الجزائر تعتمد اعتمادا كليا على الأمطار، فتراوح الإنتاج ما بين 9.3 مليون قنطار و 61.2 مليون قنطار وقدر معدل الإنتاج للفترة (1996-2011م) ب 41.7 مليون قنطار خلال الموسم الفلاحي، في حين سجل عجزا في تغطية الاستهلاك بالإنتاج المحلي في شعبة الحبوب. وبقي العجز مستمرا في إنتاج اللحوم الحمراء، مع تحسن في إنتاج اللحوم البيضاء التي انتقلت من 0.9 مليون قنطار سنة 1996م إلى 3.36 مليون قنطار سنة 2011م.

ورغم كل الإنجازات المحققة في القطاع الفلاحي إلا أنه مازال يتوفر على الطاقات التي تؤهله كي يساهم بشكل فعال في انعاش الإقتصاد الوطني ورفع التصدير خارج قطاع المحروقات، وذلك بتذليل تلك الصعوبات التي تحد من رفع الإنتاج الفلاحي.

5- تحديات ورهانات الأمن الغذائي في الجزائر:

يعد الأمن الغذائي من بين أهم المواضيع الشائكة وأحد التحديات التي تواجهها العديد من الدول، خاصة في ظل الظروف الراهنة من تقلبات مناخية وعولمة الإقتصاد العالمي وارتفاع الطلب العالمي، ويقدر عدد سكان العالم أكثر من ضعف السكان في عام 1960م، فلم يسبق أن تضاعفوا بهذه السرعة من قبل، ومن المتوقع أن يصل إلى تسعة مليارات بحلول عام 2050م والشكل يوضح.

الشكل رقم 01:



المصدر: مجلة (National Geographic)، سبعة مليارات إنسان، هل تتحملهم الأرض؟، يناير 2011م، ص 47
إن العالم على حافة أزمة غذاء، ففي سنة 1943م مات ما يقارب أربعة ملايين إنسان المعروف بإسم مجاعة البنجال، وخلال العقدين التاليين اضطرت الهند لإستيراد مليوني طن من الحبوب لإطعام سكانها، ثم جاءت الثورة الخضراء في ستينيات القرن العشرين، حيث كانت الهند تكافح من أجل أن تطعم شعبها أثناء موجة جفاف عاتية، وكان أمريكي متخصص في إكثار النباتات يسمى (Norman Borlaug)⁽²¹⁾ يعمل مع الباحثين الهنود لإنتاج تشكيلة من أنواع القمح العالية الإنتاجية لإقليم البنجاب، وكانت بذور القمح الجديدة بمنزلة نعمة، كما يقول كالكا (نائب مدير الزراعة في البنجاب في ذلك الوقت) وبحلول عام 1970م كان الفلاحون قد ضاعفوا إنتاجهم ثلاث مرات بالمقدار نفسه من العمل، إذ يضيف كالكا " لقد واجهتنا مشكلة كبيرة في كيفية التصرف في الفائض، وقد أغلقنا المدارس قبل موعدها الطبيعي بشهر لكي نخزن القمح في مبانيها"⁽²²⁾

والجزائر من بين الدول التي تواجه تلك التحديات بشكل مباشر أو غير مباشر، خاصة وأنها تقع ضمن منطقة حوض البحر المتوسط التي تشهد عدم التوازن بين ضفتيه الشمالية والجنوبية في مجال الأمن الغذائي، فسكان الضفة الجنوبية يمثلون نسبة 07% من سكان العالم بينما يستوردون نسبة 22% من واردات العالم المتمثلة أساسا في المنتوجات الغذائية⁽²³⁾.

وأشارت تقارير منظمة الأمم المتحدة للتنمية الزراعية إلى أن العديد من البلدان المتخلفة تسجل ارتفاعا في تكاليف فواتير الغذاء جراء تضخم الأسعار مشيرا إلى أن الأسرة في تلك البلدان تتفق 70% من دخلها على المواد الغذائية⁽²⁴⁾. وقد شهدت سنة 2006م ارتفاع الأسعار العالمية للقمح بنسبة 30% حيث وصلت إلى 220 دولار للطن الواحد، وتشير إحصائيات منظمة الزراعة والتغذية إلى بلوغ الإنتاج العالمي للحبوب إلى 2095 مليون طن سنة 2007م وبزيادة 4.8% عن عام 2006م ورغم هذا التزايد إلا أن المخزون العالمي من الحبوب بلغ أدنى مستوى له منذ الثمانينات بالإضافة الى تزايد الواردات لدى أغلب الدول النامية⁽²⁵⁾. وفي الجزائر عرفت أسعار المواد الغذائية ارتفاعا محسوسا خلال العشرية الماضية، وهذا ما كشفت عنه نسب التضخم ومؤشرات أسعار الإستهلاك، مما أثر على القدرة الشرائية للمواطن خاصة

ذوي الدخل المتوسط والضعيف، واتسعت رقعة الفقر في أوساط المجتمع الجزائري إلى حوالي 07 مليون من مجموع 36 مليون نسمة⁽²⁶⁾.

الجدول رقم 07: تطور نسبة التضخم وفقا لمؤشر الأسعار مابين (1999 - 2012م)

السنة	199	200	200	200	200	200	200	200	200	200	201	201	201
النسبة	4.2	2	3	3	3.5	3.1	1.9	3	3.5	4.5	5	4.5	6.3

المصدر: - جريدة الخبر، العدد 6937، الصادرة بتاريخ 2012/12/27م، ص 10

إن التحدي الذي ترفعه الجزائر اليوم يتمثل في إيجاد وسائل ضرورية للتصدي لأي حالات قد تتحول إلى أزمات، والوصول إلى تغذية 36 مليون جزائري والجدول الآتي يعطي صورة عن الوضع الغذائي.

الجدول رقم 08: تطور واردات القمح في الجزائر مابين (1963 . 2012م).

السنوات	الكمية (مليون طن)	القيمة المالية (مليون \$)	السنوات	الكمية (مليون طن)	القيمة المالية (مليون \$)
1963	217	17	1987	1822	204
1965	252	16	1989	4571	736
1967	617	49	1991	2310	240
1969	436	37	1993	2585	348
1971	713	52	1995	3505	702
1973	749	90	1997	3396	731
1975	1328	315	1999	4349	661
1978	1557	228	2002	5998	946
1981	1313	332	2005	5685	1.024
1982	1934	409	2008	5697	3.967
1983	2129	375	2009	5600	1.83
1984	2006	368	2011	7400	2.8
1986	2617	379	2012	6200	2.1

Source : Mohammed Mesli, L'agronome et la terre, édition Alpha, Alger 2007, P 1-

263.264.265.266

2- إحصاءات مابعد 2008م من جريدة المساء، العدد 4868، بتاريخ 2013/02/06م، ص 03.

يتضح من خلال الجدول أن الجزائر تستورد كميات هامة من القمح لسد حاجيات السكان، وقد صنفت سنة 2012م من قبل تقرير دولي حول الأمن الغذائي في مرتبة 73 من ضمن 107 دولة شملها التصنيف. وتمثل واردات موادها الغذائية 19% من القيمة الإجمالية التي بلغت 46.80 مليار دولار سنة 2012م⁽²⁷⁾.

تعتمد الجزائر بنسبة كبيرة على استيراد الغذاء مما يشكل خطرا على الأمن الغذائي وتداعياته على الأمن القومي. لذا فإن مشكلة توفير الغذاء وندرته قد تطرح إشكالا حقيقيا على الأمن الاجتماعي مثلما حدث في جانفي 2011م عندما شهدت

أسعار أهم المواد الغذائية ارتقاعا كبيرا الناجم أصلا عن الإرتفاع في الأسعار على مستوى الأسواق الدولية المسجلة منذ 2008م⁽²⁸⁾، في حين تراوحت معدلات نمو سكان الجزائر ما بين (1.6% إلى 2%) مما يعني أن عدد السكان سيرتفع إلى 44 مليون نسمة في سنة 2030م وإلى 52.6 مليون نسمة في أفق 2050م وهذه التوقعات وضعت على أساس معدل نمو ديمغرافي 1.6% أي الأرقام سترتفع في حالة معدل نمو يناهز 2% والجدير بالذكر أن عدد سكان الجزائر قدر 37.8 مليون نسمة مع نهاية سنة 2012م، وهذا ما سيجتنب عنه زيادة معتبرة في الطلب على المنتجات الغذائية، وهو ما يمثل تحديا كبيرا للجزائر، خاصة وأن مساحات الأراضي الزراعية في إنكماش مستمر، نظرا لكثافة العمران الذي يستهلك أجود وأخصب الأراضي الزراعية من جهة وبسبب عوامل مناخية كالتصحّر والإنجراف من جهة أخرى، وبالتوازي مع ذلك فإن مستوى استهلاك الفرد وإجمالي الطلب على الغذاء في تزايد مستمر.

دراسة إستشرافية قامت بها أحد المعاهد المتخصصة في واشنطن وضعت الجزائر من ناحية الأمن الغذائي في سلم رقم سبعة من ضمن التسع درجات التي يتضمنها المقياس وهذا ما يعكس أنها تعد أكثر الدول هشاشة في ضمان الأمن الغذائي لسكانها، وتؤكد إحصائيات الجمارك الوطنية أن فاتورة الغذاء تضاعفت بثلاث مرات خلال خمس سنوات ما بين (2003 - 2008م)، إذ قدرت سنة 2000م بـ 4.2 مليار دولار لترتفع إلى 6 مليار دولار في سنة 2010م ثم 10 مليار دولار سنة 2011م⁽²⁹⁾. كما تعد الجزائر خامس أكبر دولة مستوردة للقمح على المستوى العالمي، وثاني دولة عربية مستوردة بعد مصر، فخلال موسم 2011/2012م استوردت أزيد من 4.6 مليون طن بقيمة 2.18 مليار دولار⁽³⁰⁾

لكن كيف نفسر اكتفاء فرنسا من الحبوب وتصديرها قائمة المصدرين وهي دولة تزيد عنا في حجم السكان وتقل عنا مساحة. الجواب يكمن في سياسات الإعتماد على الموارد المحلية بتشغيلها أولا كمصدر للتراكم الرأسمالي. وتتبعها نمط المساحات المزروعة الواسعة _ عكس الجزائر _ وتدعيم إنتاج الحبوب والحبوب وترافق المزارعين برؤية السياسات طويلة المدى على الرغم من عضويتها في المنظمة العالمية للتجارة التي تمنع الدعم المباشر للمزارعين، ونفس الأمر بالنسبة لأستراليا، الصين وكندا وهي الدول الرائدة في إنتاج الحبوب وكلها تضع القطاع الزراعي لأولويات الخطة الحكومية⁽³¹⁾.

إرتبط تاريخ الإقتصاد الجزائري بالفلاحة، وبهذه الهوية لا تزال وستستمر على مدى تواصل الأجيال التي لا يمكن أن تهرن بالتبعية للمحروقات على قدر أهميتها الإستراتيجية في المديين القريب والمتوسط على الأقل. وفي هذا الإطار، تبقى الفلاحة بدون منازع أحد المحاور الحيوية التي يراهن عليها في ضمان بناء إقتصاد بديل للمحروقات وإطلاق صناعة متكاملة غذائية وميكانيكية لتنشطها وجعلها كمشروع يفرض نفسه بنفس القوة التي تتميز بها المحروقات أو أكثر، والتوقف على الإتكال الأجنبي في استيراد المواد الغذائية والتوجه نحو تنمية مشاريع استثمارية فلاحية ذات أبعاد صناعية تصديرية خاصة في شعبة الحبوب، منتجات الزيتون، التمور، الفواكه واللحوم...⁽³²⁾

6- المشاكل والعراقيل التي تواجه الزراعة الجزائرية:

إن الوضعية الراهنة للإقتصاد الجزائري تتميز بأزمة خانقة متعددة الجوانب ، جعلت الجزائر تعاني من تبعية غذائية شبه مطلقة، في وقت أصبح الغذاء سلاح يستعمل لتجويع شعوب وأمم⁽³³⁾، ويمكن حصر تلك العراقيل والمشاكل:

- تذبذب المناخ وحالات الحفاف المتكررة: من خصائص الأمطار في الجزائر تباينها الشديد في المكان والزمان (من موسم لآخر ومن منطقة لأخرى)⁽³⁴⁾.

الجدول رقم 09: التوزيع الجغرافي لمعدلات تساقط الأمطار في الجزائر.

	الغرب	الوسط	الشرق
الساحل	400 ملم	700 ملم	900 ملم
الأطلس التلي	600 ملم	100 - 700 ملم	800 - 1400 ملم
الهضاب العليا	250 ملم	250 ملم	400 ملم
الأطلس الصحراوي	150 ملم	200 ملم	300 - 400 ملم
الصحراء	150 - 20 ملم	150 - 20 ملم	150 - 20 ملم

Ministère Des Ressource En Eau, Agence Nationale De Ressource Hydrauliques. L'eau Dans
Le Monde et en Algérie, Algérie Janvier 2003 P 09

- غياب معطيات اجتماعية واقتصادية واضحة تعكس الوضعية الفلاحية بدقة، مايؤثر سلبا على نجاعة المخططات والبرامج الفلاحية ويجعل القطاع الفلاحي في وضعية مزرية.

_ تراجع نسبة التشغيل في القطاع الفلاحي حيث لم تتجاوز نسبة 24.37% سنة 1998م بعدما سجلت نسبة 50.02% سنة 1966م ويرجع ذلك لقلّة الحوافز ونقص المردودية وعوامل أخرى منها طبيعية أو بتطبيق جملة من الإصلاحات على القطاع الفلاحي لم تأت بثمارها، واستمرت هذه النسبة نحو التراجع المدهش إلى نسبة 21.06% سنة 2001م رغم تطبيق سياسة الإنعاش الإقتصادي ودعم المؤسسات المالية الدولية لهذا القطاع⁽³⁵⁾، فالقطاع الفلاحي لايزال في حالة غيبوبة ينتظر فرصة الإنعاش الحقيقي السريع والأخير قبل تعقد الأزمة وانفجارها.

- العوائق التنظيمية الإدارية تتمثل في عدم وجود علاقة جادة بين الفلاح والهيئات المعنية بتسيير القطاع الفلاحي، مما يعسر تسهيل وتيرة البرامج الفلاحية التنموية بسبب بعض الظواهر كالبيروقراطية، المحاباة والرشوة...

- مشكلة التسويق وتخزين المنتجات الفلاحية مما أدى إلى تدني أسعار المنتوجات الفلاحية بصورة مفاجئة ومتكررة.
_ ضعف عصرنه ومكننة القطاع الفلاحي خاصة أنه يعاني من نقص كبير في استعمال الأسمدة والمعدات الحديثة الضرورية، وإن كانت متوفرة فإن الأسعار مرتفعة فيعجز الفلاح عن اقتنائها.

- مشكلة العقار الفلاحي التي لازالت هاجساً رئيسياً يعرقل ممارسة النشاط الفلاحي.
_ ظهور فلاحين طفيليين لاعلاقة لهم بالميدان الفلاحي وهم انتهازيون، همّهم الوحيد تحقيق مصالحهم الخاصة على حساب الملاك الفلاحون الحقيقيون.

_ ضعف تكوين الفلاح وعدم درايته بهذا المجال لعدم تلقيه دورات تكوينية بسبب ضعف أداء التكوين والإرشاد الفلاحي.
_ عدم الإنصات المباشر للفلاح وتلبية رغباته في اختيار المنتج الملائم لأرضه من جهة، ومعاونة الفلاحين من التهميش من جهة أخرى.

- غلاء أسعار المدخلات الفلاحية من أسمدة، عتاد، تجهيزات... مما أثر على استخدام الأرض الفلاحية وتدني الإنتاج.
- مشكلة التوسع العمراني على أجود الأراضي الزراعي، كسهل متيجة، سهل الشلف، سهل وهران...
- مشكلة ثقافة فلاحية التي يتبناها المجتمع ويدافع عنها ويحافظ عليها، وإدراك مدى أهميتها، وخطورة غياب الأمن الغذائي، فهذا الأخير مرده إلى مسؤولية مجتمع بأكمله.

7- نحو آفاق فلاحية واعدة للجزائر:

لم تتقدم أمة من الأمم في الصناعة أو التجارة، إلا بعد أن وضعت فلاحيتها ضمن أولى أولوياتها كعلم وفن وحرفة ومهنة ذات وزن إقتصادي، فلا يمكن لشعب من الشعوب أن يستمر ويحيا بدونها رغم ماتقدمه الصناعة من وسائل الراحة

والكمال⁽³⁶⁾. وهذه التوصيات التي استخلصناها من بحثنا لأجل تحقيق الأمن الغذائي والتطلع إلى فلاحية ذات مكانة دولية وذلك من خلال:

- _ العمل على تكريس الحكم الراشد والحفاظ على الأمن كشرط للتنمية.
- ضرورة وضع سياسة ملائمة للتكوين والبحث في الميدان الزراعي وتشجيعها من خلال توفير الموارد المالية لها. فبينما نلاحظ " أن ما يقارب 5 مليار دولار تتفق على الأبحاث الزراعية على مستوى العالم نجد أن نصيب الدول النامية منها لا يتجاوز 1,3 مليار دولار"⁽³⁷⁾ إن نتائج البحث العلمي في مجمل البلدان العربية يقارن حاليا بدولة أوربية صغيرة.
- إن الجزائر تساهم بنسب ضئيلة في الأبحاث والمنشورات العلمية مقارنة ببعض الدول العربية، فمصر قدمت 3712 بحثا علميا، بينما أنجزت الجزائر 80 بحثا في علوم الزراعة والبيطرة. لذا يتوجب جعل الجامعة الجزائرية ومراكز البحث أكثر قدرة على النهوض بالقطاع الفلاحي والأنظمة الإقتصادية بصفة عامة، وذلك بإقامة جسور بين الجامعات ومواقع العمل والإنتاج ضمن إطار تنظيمي وديناميكي فعال لخدمة المجتمع وحل مشاكله ومواكبة حاجاته الفعلية ومسايرة التطور على الساحة العالمية⁽³⁸⁾، وجعل العلم نشاطا تنافسيا غير ممرکز.
- معالجة مشكل العقار الفلاحي، وكبح التوسع العمراني على الأراضي الزراعية والمحافظة عليها ومحاربة أشكال التلاعب والبناء، مثلما هو حاصل في سهل متيجة، وحسب تصريح وزير الفلاحة أن الجزائر فقدت منذ الإستقلال إلى يومنا هذا 150 ألف هكتار من الأراضي الزراعية.
- تدريب وتأهيل العمالة الزراعية وتفعيل دور الإرشاد الفلاحي وإعطاء أهمية للتكوين وتشجيع الباحثين والتقنيين والمهندسين والمرشدين الزراعيين القادرين على التعامل مع التكنولوجيا الزراعية واستيعابها والعمل على توسيع قاعدة الإبتشار العلمي بين المزارعين⁽³⁹⁾.
- توسيع الشبكة الوطنية للسدود، والرفع من طاقة تخزين مياه الأمطار، ثم خلق أحواض فلاحية كبرى ومدها بقنوات مياه السدود لري المحاصيل الملائمة، خاصة في مناطق الهضاب العليا.
- توسيع وتشجيع الصناعات الغذائية والميكانيكية وكل مدخلات الفلاحة من أسمدة، مبيدات ومختلف الوسائل التي تتطلبها التنمية الفلاحية والريفية.
- _ إعادة تأهيل القطاع الفلاحي في مختلف فروعه بمؤسسات فاعلة حتى تسجل معدلات نمو في غاية التنمية الإقتصادية.
- _ وضع حد سريع للبيروقراطية الإدارية وكل أشكال التسيب.
- _ تكثيف برامج الدعم الفلاحي ومنح كل التسهيلات والإمميزات والتحفيزات القروض وتشجيع المشاريع الريفية الفلاحية خاصة الشباب.
- _ توفير بنك إحصائي معلوماتي عن كل ما يتعلق بالأنشطة الفلاحية من مدخلات فلاحية، يد عاملة، التجهيز، الخدمات الفلاحية، الإستثمارات، مداخل ومعدات المؤسسات الفلاحية والفلاحين المستثمرين.
- إنشاء مرصد وطني للأمن الغذائي تجمع فيه كل المعطيات الخاصة بتطور الغذاء وأسعاره وانعكاساته وضبط كل المؤشرات عن المستوى المعيشي للمجتمع بشكل دقيق وفي ظرف زمني قصير يتماشى مع أهداف التنمية.
- تنظيم الأسواق والمعاملات التجارية ومراقبة الأسعار، بإنشاء أسواق ولائنية وجهوية عصرية وتشجيع عمليات النقل والتسويق والتخزين ومحاربة الإحتكار.
- العمل على خلق مؤسسات صغيرة ومتوسطة وتدعيمها باعتبارها المحرك الرئيسي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- تأهيل الأوساط الريفية وجعلها مندمجة ضمن مسار العصرية الفلاحية، وذلك بتوفير كل خدمات وحاجيات السكان (مسكن، طرق، تعليم، صحة...).
- تدعيم الأنشطة والحرف التقليدية، والزراعات المعاشية كتربية الدواجن والنحل...

وخلص القول:

إن الفلاحة الجزائرية - رغم تعاقب السياسات في تسيير هذا القطاع الإستراتيجي - لاتزال محاصرة ضمن حيز مغلق بين المشاكل والعراقيل التي تحد من فعاليته في ظل تنمية إقتصاد البلد، في حين تتعقد الأزمات الناتجة عن ذلك بسبب غياب الأمن الغذائي المستدام التي تظهر أعراضها على مستويات عدة منها الإقتصادية، الإجتماعية(التشغيل، الصحة، التعليم...) والأمن القومي للبلد، لذا يتطلب من كل الأطراف الفاعلة بدءا من أصحاب السلطة والقرار والمسؤولين على مختلف الهيئات والمصالح المختصة وحتى الفلاحين وكل أفراد المجتمع، الشروع الفوري بشكل تعاوني تشاركي لأجل إنقاذ إقتصاد البلد الهش الذي يعتمد اعتمادا شبه كلي على المحروقات بنسبة 98% من الصادرات الإجمالية، رغم أنه لايلبي سوى 02% من اليد الشغيلة، ولهذا، فإنطلاقا من القدرات الهامة والمتنوعة التي تنتشر في ربوع أنحاء الوطن فإنه بالإمكان النهوض بالفلاحة الجزائرية والتطلع إلى آفاق واعدة، وهذا لايتحقق إلا بإعتماد سياسة فلاحية ذات استراتيجية دقيقة ومحدودة زمانا ومكانا وذات أهداف واقعية وعقلانية.

ولأجل النهوض بإقتصاد البلد وتوفير حاجيات المجتمع المتزايدة من غذاء، عمل، مسكن... وإنقاذه من شبح الأزمات التي تزداد حدتها عاما بعد عاما مع عدم الإكتراث الجاد للقدرات الفلاحية للبلد، يمكن العمل على تعزيز الفلاحة الجزائرية لضمان قوة إقتصادية مستدامة متكاملة والحفاظ على سيادة البلد الذي ضحى من أجله أكثر من مليون ونصف مليون شهيد.

المراجع:

- 1 _ عبد الرحمن تومي، الإقتصاد الجزائري بين الريع والقيمة المضافة، مجلة دراسات إقتصادية، العدد 18، جانفي 2011م، دار الخلدونية، الجزائر، ص 149.
- 2 _ اسماعيل قيرة، بلقاسم سلاطنية، على غربي، عولمة الفقر، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر، ط01، 2003م، ص 59.
- 3- غربي أحمد، أبعاد التنمية المحلية وتحدياتها في الجزائر، مجلة البحوث والدراسات العلمية، جامعة الدكتور يحي فارس (المدية)، العدد الرابع، أكتوبر 2010م، ص 57.
- 4- شهرزاد زغيب، حكيمة حليمي، الإقتصاد الجزائري مابعد النفط: خيارات المستقبل، مجلة المستقبل العربي، العدد 395، مركز دراسات الوحدة العربية، جانفي 2012م، ص 109.
- 5- قصاب سعيدة، سوق التشغيل وجهاز التكوين في ظل الاصلاحات الاقتصادية الجديدة في الجزائر، مجلة الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر العدد 07 سنة 2002م، ص 37.
- 6- مدني بن شهرة، سياسات التعديل الهيكلي في الجزائر (برنامج وآثار)، مجلة علوم إنسانية، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، العدد 18 جامعة ابن خلدون، تيارت، فيفري 2005م، ص 18.
- 7- conseil national économique et social, le secteur informel (illusions et réalité), (rapport commission relation de travail, Algérie, 2004), p59.
- 8- مصطفى مقيدش، الجزائر بين اقتصاد الريع والإقتصاد الصاعد، قراءة وعرض، لخضر عزي، مجلة دراسات إقتصادية، العدد 09، دار الخلدونية، الجزائر، جويلية 2007م، ص 10.
- 9- حسين عبد الله، التحديات والفرص المحيطة بمستقبل النفط العربي، مجلة المستقبل العربي، العدد 384، مركز دراسات الوحدة العربية، فيفري 2011م، ص 60.
- 10- محمد دياب، المشكلة الغذائية في العالم، مجلة العربي، العدد 618، مجلة شهرية، ماي 2010م، الكويت، ص 138.
- 11- Mohamed Messli, L'agronome et la terre, édition Alpha, Alger 2007, p49 et 50 et 51.
- 12- مدني بن شهرة، الإصلاح الإقتصادي وسياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2009م، ص 294.
- 13- شلاللي فارس، دور سياسة التشغيل في معالجة مشكل البطالة في الجزائر خلال الفترة 2001-2004، مع محاولة اقتراح نموذج اقتصادي للتشغيل للفترة 2005-2009م، مجلة الإقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2009م، ص 81.
- 14- غربي فوزية، الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي (حالة الجزائر)، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2010م، بيروت، ص 47.
- 15- مدني بن شهرة، الإصلاح الإقتصادي وسياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2009م، ص 204، 205.
- 16- مصطفى مقيدش، الجزائر بين اقتصاد الريع والإقتصاد الصاعد، قراءة وعرض، لخضر عزي، مجلة دراسات إقتصادية، العدد 09، دار الخلدونية، الجزائر، جويلية 2007م، ص 09.
- 17- عبد اللطيف بن آشنهو، التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط (1962-1980م)، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر 1982م، ص 25.
- 18- عبد اللطيف بن آشنهو، مرجع نفسه، ص 40.

- 19- أحمد بعلبكي، المسألة الزراعية في ريف الجزائر، منشورات عويدات، بيروت، 1985، ص210، 215.
- 20- سلطانة ككتفي، تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (2000-2005م) في ولاية قسنطينة، رسالة ماجستير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2006م، ص 07.
- 21- نورمان بورلونغ (Norman Borlaug) باحث متخصص في الزراعة، ولد في إيو جنوب الولايات المتحدة الأمريكية، كان يعمل على نشر رسالته في مجال نشر أساليب الزراعة ذات المحاصيل العالية _ التي حولت الغرب الأوسط الأمريكي إلى سلة خبز العالم _ في الأماكن التي دهمها الفقر على نطاق العالم.
- 22 - جويل بورن، نهاية الوفرة، أزمة الغذاء العالمية " تقرير خاص" ترجمة: حمدي أبو كلبية، مجلة الثقافة العالمية، السنة الثامنة والعشرون، العدد 162، سبتمبر-أكتوبر 2011م، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ص77.
- 23-Enquêtes Economiques, Revue Economique Mensuelle, N° 19/Février 2012, P30 et 31.
- 24- جريدة الخبر، العدد 6947، الصادرة بتاريخ 2013/01/07م.
- 25- نوال نعمة، تقرير الورشة الوطنية الرابعة للسياسات الزراعية، المركز الوطني للسياسات الزراعية، سوريا، 2007م، ص14.
- 26- جريدة الخبر، العدد 6937، الصادرة بتاريخ 2012/12/27م، ص10.
- 27- جريدة المساء، الجزائر، العدد 4868، بتاريخ 2013/02/06م، ص03.
- 28- مصيطفى البشير، المجاعة القادمة، جريدة الشروق اليومي(صحيفة جزائرية) العدد 2278 الصادرة بتاريخ 2008/04/17م.
- 29- زرمان نجية، تحديات الأمن الغذائي، جريدة الشعب، العدد 16019، الصادرة بتاريخ 2013/02/03م، ص17.
- 30- جريدة الفجر، العدد 3677، الصادرة بتاريخ، 2012/11/08م، ص07.
- 31- بشير مصيطفى، الإصلاحات التي نريد، مقالات في الإقتصاد الجزائري، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، ط1، 2012م ص 51
- 32- سعيد بن عياد، التنمية الفلاحية تؤسس لما بعد البترول، جريدة الشعب، العدد 16019، الصادرة يوم الأحد 2013/02/03م، العدد 16019، ص 15.
- 33- باشي أحمد، القطاع الفلاحي بين الواقع ومتطلبات الإصلاح، مجلة الباحث، العدد 02، السنة 2003م، ص 108
- 34- صلاح وزان، تنمية الزراعة العربية (الواقع والممكن)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت لبنان، ط1، 1998م. ص 48 ، 49.
- 35- المجلس الإقتصادي والإجتماعي، تقرير حول تقديم أجهزة الشغل، الدورة العامة العشرون، جوان 2002م، ص76.
- 36- جواد سعد عارف، التخطيط والتنمية الزراعية، ط1، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، 2010م، ص45.
- 37- باشي أحمد، القطاع الفلاحي بين الواقع ومتطلبات الإصلاح، مجلة الباحث، العدد 02، الجزائر، 2003م، ص110.
- 38- قصاب سعيدة، سوق التشغيل وجهاز التكوين في ظل الإصلاحات الإقتصادية الجديدة، مجلة الإقتصادي، العدد 07، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، 2002م، ص41.
- 39- محمد عمر الطنبوبي، تكثيف التكنولوجيا الحديثة لمتطلبات التنمية في الدول النامية، ط1، مكتبة الشعاع الفنية، مصر، 2001م، ص87.